

أولويات التعليم العراقي في المرحلة الراهنة

د. منذر نعمان الأعظمي^(١)

هذه الملاحظات مساهمة أولية لتشخيص أهم جوانب أزمة التعليم في العراق بعد الاحتلال، وطرق مواجهتها في مسيرة الاستقلال التام، وما بعده، وتتركز الملاحظات على مجالي التعليم الابتدائي والمدارس والمحافظة على ثلاثة مستويات مستقلة، نوعاً ما عن بعضها البعض.

المستوى الأول هو خراب المدارس كأبنية وتهميشها كمراكز حضارية في حياة المدن، والمستوى الثاني هو تدهور الإدارة التعليمية في المدارس والمحافظة والامتحانات والسياسات التعليمية للدولة، والمستوى الثالث هو في المحتوى أي تدهور المستوى المعرفي في التعليم طلاباً ومعلمين؛ فهناك عملية مستمرة مؤسفة في إفراغ التعليم من أهم محتوياته في تطوير قدرات الطلبة على التفكير ونمو كفاءاتهم ومواهبهم المتعددة في أطر المسؤولية العامة، وتحويل دور المعلم إلى التدريب على مهارات شكلية قابلة للقياس البسيط، كعبور الامتحانات بأي شكل كان.

(١) كاتب عراقي، ومستشار في التعليم والمناهج العلمية والتربوية.

إن اختصاص الكاتب للسنين الثلاثين الماضية هو في المجال الثالث أي محتوى التعليم، وفي هذا المجال تنتهي الملاحظات بأفكار أولية حول أهمية التجريب في ظروفنا العراقية الخاصة في تطوير الطلبة والمعلمين، وهنا أمل معالجة جدوى متابعتنا في الظروف الراهنة لأساليب التدريس والمناهج الحديثة التي لا تعتمد على التكنولوجيا العالية أو الاستثمارات الضخمة؛ بل تتبنى منظور تطوير القدرات الذهنية للناشئة (فعلياً: الذكاء)، عبر التفاعل التعاوني في فعاليات صيفية تجريبية مفتوحة، في مقابل أساليب النقل والإيضاح والشرح السائدة للمناهج والنصوص المقررة، سواء في التعليم الأساسي أو للمتفوقين، وهذه الأساليب الحديثة تجريبية وتعتمد على المعلمين المبادرين، وقد يبدو غريباً أن نعالج أمراً كهذا في ظروف الاحتلال والمقاومة الراهنة.. لكننا يجب أن نعمل ليومنا هذا وللغد أيضاً، وأن ما يمكن تهيئته لما بعد الاستقلال التام، أو لمراحله مهما طال، من بناء حضاري يعتمد على كفاءات نسبية مهما قلت من طلابه ومعلميه الذين ينشأون في الظروف الاستثنائية الراهنة.

ويجدر بي منذ البدء الاعتراف بنواحي الضعف والقوة في منهج هذه الملاحظات فهي تستند على العلاقة غير المباشرة مع الوضع العراقي من جهة، وعلى المقارنة مع التجارب الأوروبية التي كنا نقرب من مستواها قبل الاحتلال من جهة أخرى، ولتقليل السلبيات فقد تجنب البحث التفاصيل اليومية للتعليم في العراق، على أهميتها في فهم الواقع الإنساني، وتوجه نحو تلك الجوانب الأعم التي تابعها الكاتب، عبر العديد من الزملاء والأهالي في مناطق مختلفة داخل العراق، وعبر المعلومات الرسمية، على عواهنها، مما له علاقة بالسياسة التربوية والتعليم، وبضمن ذلك الإحصائيات المتداولة عن السكان والمدارس ونسب التسجيل فيها.

أن مسيرة استقلال العراق الفعلي قد تطول أو تقصر، ومراحلها تتداخل مع مسيرة البناء الذي يشمل بناء المؤسسات وبناء الإنسان العراقي، وهو بناء يتم سواء تدبرناه بحكمة أو بدون حكمة في جيلنا الحالي والجيل القادم بعده، فالإنسان يحيا وينجب ويربي أطفاله وينمي كفاءاتهم في مدارسهم في نفس وقت مقارعة الطغيان والفساد والجريمة والعدو الخارجي، كما أن تحرير العراق من الاحتلال المباشر لن يعطينا من الصراع مع مخلفاته، ومع ما استنفره من ردود فعل مرضية أو صحية، ومع امتداداته التعليمية والثقافية والاجتماعية؛ بل يتطلب منا التطوير التدريجي للبدائل الحضارية التي تخدم جميع فئات الشعب وتطور مواهب أبنائه لخدمة الأمة والبلد.

الصورة العامة حسب الأرقام المعلنة⁽¹⁾:

تجاوز نفوس العراق هذا العام ٣٠ مليون نسمة، ووصل عدد الأطفال الذين يصلون عمر الستة سنوات حوالي ٨٠٠ ألف (إحصاءات يونسكو عام ٢٠٠٧م هي كالتالي: النفوس ٢٩ مليون، معدل الزيادة السنوية ٢٧ بالألف، الولادات ٩٣٥ ألف، وفيات الشهر الأول ٦٣ بالألف، وفيات أخرى في السنة الأولى ٣٦

(1) ملاحظات حول الأرقام: إن الانترنت يوفر حالياً مئات المصادر الإحصائية والتقارير الرسمية من منظمات الأمم المتحدة، والجامعات والحكومات حول العراق وبقيّة البلدان، ومنها ما يذكره موقع www.nationmaster.com عن العراق مثلاً the; unesco Institute for Statistics;; World Development Indicators database UNICEF country offices; CIA world factbooks; World bank ; Geography zone وأغلب هذه المصادر وبضمنها الأمريكية مثل (سي أي أي) تستند على أرقام ودراسات اليونسكو التي لعبت دوراً أساسياً في العراق بعد توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥م بقرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٦، وقد كانت جهود اليونسكو واليونسف الوجه المشرف للجهود الإنسانية للمهنيين في المنظمة الدولية في مواجهة الدور المخزي لها في استمرار الحصار والتهينة للحرب، وقد قامت اليونسكو مثلاً بتأهيل حوالي ١٠% من المدارس الابتدائية والثانوية والمباني الجامعية، وحاولت إدامة تواصل الهيئات التعليمية بالعالم الخارجية، وقد استندنا في هذا البحث في الغالب إلى أرقام اليونسكو بحيث لا تفرق عن الأرقام الدقيقة بأكثر من ٥ إلى ٢% وهي الهامش الإحصائي في أغلب الإحصاءات، وخصوصاً في ظروف بلد كالعراق يمر بمرحلة طوارئ.

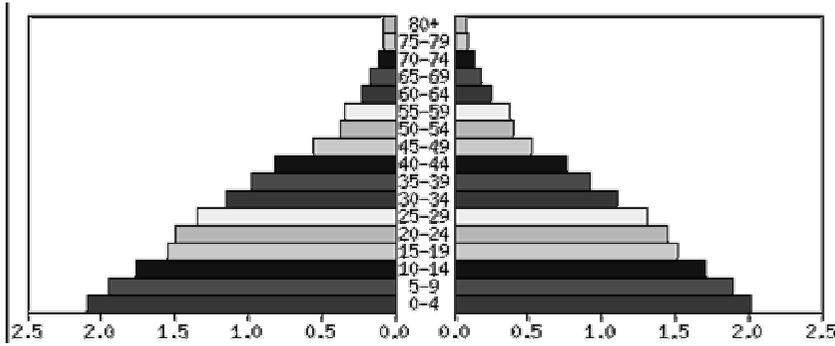
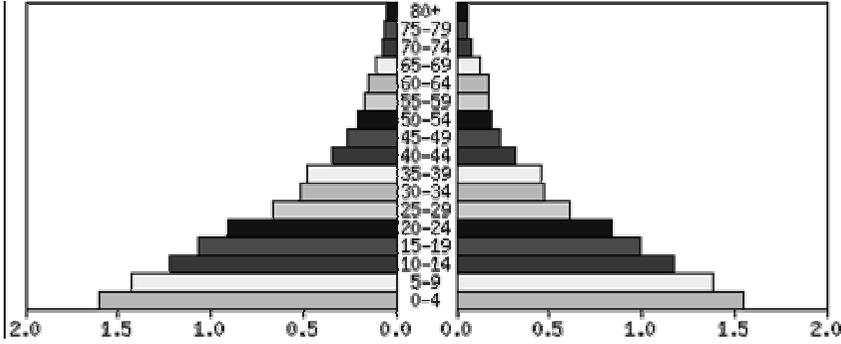
بالآلاف، وفيات أخرى تحت عمر الخامسة ٤١ بالآلاف، معدل العمر ٥٩ عاماً) وتتوزع هذه الأعداد على محافظة بغداد بنسبة حوالي ٢٣%، وعلى المحافظات الجنوبية بنسبة ٤٠%، و المحافظات الشمالية بنسبة ٣٧% (بضمنها محافظات الحكم الذاتي الكردي الثلاثة بنسبة ١٣%).

إن عدد السكان يتناقص بالتدرج كلما نظرنا إلى من هم الأكبر سناً، ويعبر عنه بالهرم السكاني الذي يمكن عبره تقدير حجم أي فئة عمرية يتم الحديث عنها، للذكور والإناث، والمخططان التاليان مقتبسان من مركز الإحصاء الأمريكي - الذي يبدو أنه يستثني النازحين من البلد - يمثل الهرم السكاني على اليمين عام ١٩٩٠م، الذي بدأ فيه الحصار بينما يمثل الهرم على اليسار تقديرات العام المقبل ٢٠١٠م، وتمثل كل طبقة من الهرم ٤ سنوات، ويمكن مثلاً تمييز أن عدد الذكور تحت عمر ٤ سنوات هذا العام هم حوالي مليونين و ١٠٠ ألف مقارنة بمليونين من الإناث، والرقمان ضعفا عدد العراقيين في الأعمار بين ٣٥ و ٣٩ عاماً، وتبين الفروق بين الهرمين أهمية ازدياد عدد السكان من ١٨ مليون عند بدء الحصار عام ١٩٩٠م إلى ٣٠ مليوناً حالياً، وأن الطبقات الأربع الدنيا في صورة الهرم على اليمين تمثل العراقيين المولودين في السنوات العشرين بينهما، وأغلبهم في سن التعليم الابتدائي والثانوي، كما يبين الهرمان أن الفروق طفيفة نسبياً بين الجنسين خلافاً للانطباعات الناجمة من نسب الموتى بينهما في الأحداث الدموية في الحرب والاحتلال.

الهيم السكاني في العراق

والمتوقع عام ٢٠١٠

عام ١٩٩٠



يبلغ عدد بنايات المدارس الابتدائية حوالي ١٢٠٠٠ تضم حوالي ٤ ونصف مليون تلميذ، ويبلغ عدد المعلمين والإداريين حوالي ٣٢٠ ألف، بزيادة ٦٠% من عددهم عند الاحتلال، ويبلغ عدد بنايات المدارس الثانوية ٣٠٠٠ مبنى تضم مليون ونصف طالب و ٨٠ ألف مدرس، ويبلغ عدد المدارس المهنية ١٥٠ تضم ٦٠ ألف طالب و ٥ آلاف مدرس، ويبلغ عدد دور المعلمين ١٠٠^(١).

(١) هناك شكوك مشروعة في الأرقام الحالية، فليس هناك جهة مركزية لتتفقد جميع المدارس والتحقق من البيانات التي تقدمها الإدارات لعدد الطلبة والمدرسين ودوام وحضور هاتين الفئتين اليومي والفصلي، أو عن ظروف المباني وتوفر التجهيزات والمرافق، ففي مجرى تدهور مستوى النزاهة في البلد عموماً بعد الاحتلال قد تؤدي مطالبية الإدارات المحلية من المركز بتخصيصات مالية أكبر الى المبالغة في البيانات والتقليل من نسب التسرب أو غياب المدرسين، وقد كانت البطاقة التموينية منذ الثمانينيات مقياساً مهماً لضبط الاحصاءات السكانية،

إن احتياجات البلد التعليمية واضحة في خطوطها العامة؛ لأن بيانات الولادة كل سنة في أية محافظة أو مديرية أو حي تسمح كل سنة بتقدير الحاجة إلى عدد الصفوف الإضافية المطلوبة للأطفال في عمر الدخول للمدرسة الابتدائية قبل خمس سنوات من الحاجة المباشرة لها، وبالتالي عدد المعلمين المطلوبين أيضاً، وهذه هي أسس تقديرات الأمم المتحدة، لكن الأوضاع التي مرت منذ الاحتلال قد أدت إلى تخلخل كبير في توفير هذه الاحتياجات، والذي سيتم معالجة بعض جوانبه فيما يلي:

ماهي أهمية مباني المدارس، وهل لها أولوية في التعليم؟

إن المظاهر الأكثر وضوحاً في تخلخل الوضع التعليمي تتعلق بتدهور حال الأبنية والإمكانات المتوفرة في المدارس في كل المستويات: الابتدائية والمتوسطة والثانوية والمهنية والجامعية، وهنا تأتي إحصاءات رسمية عراقية وأمريكية ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتعليم (اليونسكو)، والأرقام هنا لا تعني الكثير إلا إذا أخذت بتفاصيلها ومعانيها، فعندما يجري الحديث عن ١٢ ألف مدرسة ابتدائية و٣ آلاف مدرسة متوسطة وثانوية، يجب أن يذكر أن عدد أبنية المدارس هي فعلياً أقل من هذا العدد؛ لأن المدارس تتشارك في الأبنية وأن كثيراً من مباني المدارس قد استولت عليها القوات الأمريكية في بداية الاحتلال، ثم استلمتها منها الميليشيات والجهات السياسية فيما بعد، لكون أغلبها في وسط المدن، وهذا مما اضطر أعداداً أكبر من المدارس للتشارك في مواقع أكثر ازدحاماً.

وبالتالي بتقدير الحاجات الأخرى للتعليم والصحة، واعتبرت عالمياً تجربة متقدمة نوعاً ما، وكانت بياناتها وكذلك قوة المفتشية التعليمية تحت رقابة دقيقة من جهات مركزية عديدة، لكن بيانات السنين التي تلت الاحتلال قد لا تعكس الواقع الفعلي على الأرض.

ثم القول إن أغلب أبنية المدارس مهدد بالسقوط أو مفتقر للمرافق الصحية، وإننا بحاجة ماسة للترميم السريع لهذه الأبنية، وإلى بناء ٤٠٠٠ مدرسة جديدة، هي معلومات قديمة تعود إلى مرحلة الحصار (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م)، أما تكرار هذه الأرقام عبر سنوات الاحتلال الست فيبدو للاستهلاك الإعلامي وتمرير المقاولات الوهمية للترميم، وهي المقاولات المعتمدة على استخدام طبقة من الأصباغ الرديئة مقابل ملايين الدولارات من أموال الدولة التي تهدر بدون رقابة كافية؛ إذ أن المحتل وعملاءه لا يهتمهم استرجاع العراق لعافيته التعليمية والذهنية والثقافية، وكيف يتصور عاقل غير ذلك حينما أعلن المحافظون الجدد والصهيونية مراراً أن الخطر الرئيسي في العراق يأتي من كفاءات أبنائه!

والحال إن أعداد المدارس وعدد صفوفها حالياً لا توفر إلا نسبة ضئيلة من الحاجة المتزايدة للسكان من هذه الأبنية؛ فسكان العراق يتضاعف عددهم كل ٣٠ سنة تقريباً، وبحوالي ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً حالياً (بحساب الولادات والوفيات)، أي ما يعني الحاجة لبناء مدينة متوسطة الحجم كل عام، أو بناء طوابق ثانية وثالثة على عشرات الألوف من البنايات الموجودة إن سمحت الظروف بذلك، وهناك طبعاً ما تعنيه هذه الزيادة السنوية من مدارس ومستوصفات وطرق وطاقات كهربائية ومياه شرب وخدمات، ونحن نعلم أن شيئاً من هذا التوسع لم يحدث؛ بل هناك خراب وتخريب لكل البنية التحتية، ولا يمكن بناء طوابق ثالثة ورابعة فوق بنايات لا تملك أسساً أرضية ملائمة، وليست مربوطة بشبكات صحية كافية.

إن أي ضعف في شروط بناء الطوابق العليا سيؤدي إلى الكوارث التي حدثت بانهيال البنايات في تركيا ومصر والصين وغيرها في فترات الانفلات التي شهدتها تلك البلدان في مجال الإسكان، وحتى إذا بنيت الطوابق الإضافية

فهناك الحاجة بالإضافة للمدرسة والمستوصف مراكز الشرطة والإطفاء وإنارة الشوارع ونقل الأوساخ وتنظيم مرور السيارات وتوفير الإسعافات والمكتبة والقضاء.. إذا أردنا لشعبنا الحياة الكريمة كبقية الشعوب لا في مخيمات لاجئين في حالة طوارئ.

وبالإمكان تصور حجم المشكلة من دراسة وضع الأطفال العراقيين الذين ولدوا في ظل الحصار والاحتلال، وعددهم حوالي ١٣ مليوناً، وكيف أنهم حرموا من حقوقهم التعليمية والصحية، وأن قدراتهم الذهنية والجسمانية تتراجع باستمرار بالنسبة لأقرانهم في الدول المجاورة، بعدما كان العراق في طبيعة بلدان المنطقة في هذا المجال قبل جيل.

إن المباني المدرسية وحجم الصفوف ومدة الدراسة في اليوم الواحد، كلها عوامل تلعب دورها في المستوى التعليمي، وكلها يجب أن تؤخذ في الحسبان في مشاريع التعليم في العراق، وهنا يجدر بنا وضع الهدف البعيد ثم تلمس المراحل الأولية إليه، وما إذا كانت المباني أو أموراً أخرى هي الأولوية، ويجدر أولاً معرفة المقاييس العالمية حول المدارس الحكومية في البلدان المتقدمة، أي التي تمولها الدولة بالأساس، والتي تشكل جانباً من الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن هذه الخدمات الأساسية محمية بقوة من نوع من التحالف بين الاشتراكيين والأوساط السياسية المعتدلة والمؤسسات المسيحية ومؤسسات بقية الأديان، وبينها المنظمات الإسلامية التي يتزايد نفوذها رغم العداء السياسي، والنقابات والمنظمات الخيرية في المجتمع المدني، في مواجهة محاولات اليمين المتطرف والرأسماليين الذي يحاولون الدخول إلى هذا المجال، وخلق سوق تباع فيه المعرفة فقط لمن يدفع، وبعض المنظمات الدينية التي تحاول حصر تعليم أفرادها بها كنوع من التمايز.

إن أقصى عدد للتلاميذ والطلبة في الصف الواحد في المدارس الحكومية العادية في الدول المتقدمة هو حوالي ٣٠ تلميذاً، وهو ما أشاهده كمفتش ومستشار تعليمي باستمرار مثلاً في بريطانيا.

والصفوف المدرسية هي غرف تتوفر فيها الإضاءة والتهوية والتدفئة، في بنايات آمنة متينة توفر الحركة المريحة والمرافق الصحية، وقدرات بسيطة للإنترنت والطباعة، وساحات لعب، ومساحات خضراء، حتى في مراكز المدن والمناطق الفقيرة.

وتستغرق الحصة الدراسية في المدارس الحكومية حوالي ٣٣ ساعة في الأسبوع لأربعين أسبوع في السنة (خمسة ونصف ساعة يومياً لخمسة أيام، بضمنها فترة الغداء الذي يوفر مجاناً للبعض، وفترة استراحة صباحية مع الحليب والفواكه ومياه الشرب المتوفرة مجاناً للجميع)، ومع القرطاسية الموفرة مجاناً أيضاً، وهناك فضلاً عن هذه الترتيبات للتعليم الإجمالي صفوف طوعية قبل الدوام الرسمي وبعده، بحيث يمكن لبعض الأطفال قضاء أكثر من ٧ ساعات في اليوم في المدرسة، كما اتجهت بعض الدول لتوفير حق دخول المدرسة لكل طفل من سن الرابعة في صفوف تتوجه ليس للتعلم المبكر للمناهج وإنما نحو الألعاب المنظمة والتعود على الفعاليات التربوية والنشاطات الرياضية من الركض والتسلق إلى السباحة وركوب الدراجة وإلى التعرف على النباتات والحيوانات والبيئة وتعلم أساليب المخاطبة والعمل الجماعي، كل هذا استثمار من الدولة في رأسمالها البشري.

إن للمرافق الصحية في المدارس أهمية كبرى، حيث انتبعت المجتمعات الأوروبية مبكراً إلى أن النظافة أساس للصحة العامة، وإن المرافق الصحية تغرس في من يستخدمها تصوراً عن الحد الأدنى للنظافة في البيت، وأعتقد

جازماً أن هذا أمر حيوي وعاه العقلاء عندنا منذ زمن، لذلك تولي بعض المساجد مثلاً هذا الأمر اهتمامها، ومن ضمنه رفع أجور ومستوى المنظفين، ونظافتهم هم أنفسهم، وتوفير المواد الصحية وتصريف المياه، ومن المؤسف القول أن حال المرافق الصحية في أغلب المدارس في العراق مخزي تماماً؛ بل هناك تقارير تشير مثلاً أن بعض المدارس لا تمتلك مرافق صحية ويضطر التلاميذ للذهاب إلى بيوتهم أو لمناطق أخرى لقضاء حاجاتهم، وقد تطرق تقرير اليونسيف في شباط ٢٠٠٩م إلى حالة المدارس في دهوك الذين يضطرون إلى العودة إلى بيوتهم لقضاء حاجاتهم، وتناولت الفضائيات حالة طالبات البكالوريا الثانوية في عكاشات في محافظة الأنبار، وهن مضطرات للدراسة المختلطة، للذهاب بعيداً في العراق لنفس السبب، وقد تدفع هذه الأسباب الاضطرارية الكثير من العوائل إلى منع الفتيات خاصة من الذهاب إلى المدرسة، ورفض تعليم البنات البالغات إلى جانب حالات الإصرار والشجاعة بين الأهالي والطالبات التي تتمثل في متابعة البعض منهن للتعليم في هذه الظروف حتى في بيئة محافظة^(١).

إن لمواقع المدارس في المدن أهمية خاصة في جميع البلدان، وتقع أكثر مباني المدارس والمعاهد الجامعية في وسط المدن وأحيائها القديمة والحديثة، فيصبح منظر ذهاب الطلبة يومياً وإيابهم إلى المدارس من أهم مظاهر حياة المدينة الاجتماعية في مركزها، وتمنح التلاميذ الإحساس الداخلي بملكية مدينتهم وأمانهم، ورعاية الناس لهم، ويجيبون بمثلهما، وأغلب المدارس قاومت بنجاح محاولات استملاك مواقعها لأغراض حكومية أو تجارية عندما تتضاعف أثمان

(١) انظر تقارير اليونسكو (مثلاً ٣ نيسان – أبريل ٢٠٠٨م، ٣ تشرين الثاني- نوفمبر ٢٠٠٨م) واليونسيف (مثلاً ٢٣ أيلول سبتمبر ٢٠٠٧م، و ٣ نيسان أبريل ٢٠٠٨م، ١٧ شباط فبراير ٢٠٠٩م).

العقارات بمرور الزمن، وبقيت المعرفة والتعليم ممثلاً ببنائات المدارس عنواناً لما هو الأهم في حياة المجتمع مقابل السلطة والمال.

وفي العراق أيضاً تقع أغلب المدارس في وسط المدن والأحياء كونها افتتحت في بداية نشوء هذه المدن، ويجدر بنا أن نبقى البنائات في مواقعها قدر الممكن؛ لأهميتها في النسيج الاجتماعي للسكان بصرف النظر عن أصولهم الدينية أو القومية أو العشائرية، أي كمواطنين متساوين في الحقوق والمسؤوليات، ويسري ذلك خصوصاً إن كانت هذه المباني قد أقيمت لهذه الأغراض، أو في بنائات سكنية جرى عليها تطوير هام جعلها تقي بغرضها التعليمي.

لقد كان من أولويات الاحتلال التمركز داخل كل مدينة وحي في العراق، ومنع تجمع السكان في تلك المراكز؛ لذلك فقد استولت قواته على بنائات المدارس والثانويات والمستشفيات في وسط المدن⁽¹⁾، ولم تعب الإدارة الأمريكية لا باتفاقيات جنيف التي تمنع قوات الاحتلال من تغيير المعالم المدنية للمناطق التي تحتلها، ولا بقواعد القانون الإنساني ولا للوعود التي رافقت الحرب من تطوير الحياة المدنية في العراق، وفي العام الأول للاحتلال تمركزت القوات الأمريكية في مباني جامعة بغداد، في حين مسحت دباباته ومتفجراته البنائات العسكرية للجيش العراقي كمعسكر الرشيد مثلاً، ولقد حاول العراقيون التعامل مع هذا الإجحاف بالحسنى، وبالوفود والتظاهر السلمي، لكن كل ذلك قوبل بوحشية بدأت كما هو معروف في مدينة الفلوجة التي كانت هادئة ودخلها المحتل بدون قتال.. ففي يوم ٢٨ نيسان ٢٠٠٣م تظاهر حوالي ٢٠٠ من الأهالي

(1) EYE ON THE MIDDLE EAST: Schools Turned Into Military Bases, New America Media, News Report, Feb 02, 2006. فيما يتعلق بحديثه في محافظة الأنبار.

أمام مدرسة في وسط أحد الأحياء التي عسكر فيها الأمريكان، وكان رد هؤلاء قتل ١٧ من المتظاهرين وجرح عشرات آخرين.

هناك وعي عام في العراق لأهداف استيلاء قوات الاحتلال والسلطات أو الميليشيات على بنايات المدارس، وحتى لاحتمالات أن التفجيرات التي تستهدف المدارس هي لأغراض تهجيرها وتحويلها كعقارات إلى المضاربين، أو لإنشاء مدارس بديلة مذهبية أو خاصة؛ لذلك فإن رفض الأهالي التخلي عن بنايات المدارس الحكومية في مراكز المدن جزء من المقاومة الاجتماعية للاحتلال وهيمنته، ولا يعقل أن يستهدف أحد حتى أكثر الناس تطرفاً المدارس بالشر؛ لأن للأطفال حرمة حتى لدى الأميين والمتعصبين، وقد سجل أحد مسؤولي اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) ممن عمل في أفغانستان في ندوة ساهمت فيها عن مشكلة اللاجئين العراقيين في جامعة أوكسفورد بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٧م، أن أهم نجاحاتهم أو نجاحهم الوحيد أنهم بعد حادثة تفجير إحدى المدارس طلبوا من الأهالي الحديث مع من يعرفونهم من المقربين لحركة طالبان حول الأمر، وبعد ذلك أصبحت المدارس آمنة، ويمكن التكهن بصرف النظر عن موقفنا من حركة طالبان أن الاعتداء الأول لم يكن منهم، وأنهم بعد ذلك كانوا يحمون المدارس، وقد يكون لهم ولأقربائهم من يداوم فيها.

ورغم أن بعض مباني المدارس في البلدان الأوربية تستخدم أحياناً لفعاليات تعليمية للآباء والأمهات والبالغين المعاقين مثلاً بعد الدوام، لكنه يندر أن تكون هناك فوضى الدوام المزدوج لأكثر من مدرسة في بناء واحد؛ لأن كثيراً من المعلمين والطلبة يستمرون في استعمال المباني بعد نهاية الدوام، ويبقى للتلاميذ شعور بالانتماء لمدارسهم ذاتها والاعتزاز بما يفعلون فيها، والشعور بمليكتهم

لها واستخدام مرافقها للفعاليات اللادراسية كالمعارض والتمثليات والمسابقات الرياضية في أيام العطلة.

إن بلدنا قادر بسهولة على الوصول إلى هذا المستوى بثرواته الطبيعية، وكان في طريقه إليه، وها هي بلدان أخرى، كالصين التي كانت في القاع قبل جيل واحد من ناحية الدخل والثروات الطبيعية، تلحق باضطراد بدول الغرب المتقدمة، وكذلك كوبا و فنزويلا مؤخراً باختلاف ثرواتها، كما هناك في مصر وبلدان أخرى مدارس خاصة بهذه المستويات أو أعلى، لمن يستطيع دفع أتعابها. كيف توصلت المجتمعات المتقدمة إلى صيانة كل ما ذكرناه من جوانب التعليم العام، وبضمنه مباني المدارس؟ هناك مساران هاما: المسار الأول إن أهم الطاقات الإصلاحية في المجتمع الأوربي قد تجنبت الصراع السياسي والثورات، واتخذت موقفاً بأن تقدم الإنسان والمعرفة عبر التعليم هو الطريق الأفضل لتقدم البشرية؛ لذلك انتشرت الأوقاف المخصصة للمدارس التي تحولت فيما بعد إلى مدارس حكومية، والمسار الثاني أن أغلب جوانب التقدم في التعليم العام الأوربي قد تمت في فترة الحرب الباردة حيث اضطرت البلدان الرأسمالية إلى منح تنازلات كبيرة للطبقات العاملة والفقيرة، لمنع انتشار التجربة الاشتراكية، وبعد فشل التجارب الاشتراكية في شرق أوربا في الثمانينات، نتيجة قمع الحريات والفساد والجمود البيروقراطي، جرت محاولات مستمرة لتصفية التعليم العام في أوربا ككل وتحويله إلى سلعة، لكن المؤسسات المدنية وشبه الرسمية والتقاليد التي نشأت عبر العقود قد منعت ذلك، وأحد هذه التقاليد وجود مجلس إدارة لكل مدرسة تشترك فيه أربع جهات وهي: الأهالي والمعلمين والإدارة المحلية ودوائر الدولة الممولة، والذي يجب أن يقر اتجاهات كل مدرسة رغم عدم سيطرته على التمويل أو مناهج التعليم الرسمية.

إن موضوع مجالس إدارة المدارس يستحق البحث كجزء من المقترحات الجديرة بالتناول في العراق اليوم، وخصوصاً حيث يزداد ضعف السلطة المركزية وتوزع الصلاحيات الإدارية إلى المحافظات والنواحي، وخصوصاً أيضاً أن لدينا بدايات موجودة إذ يمكن اعتبار مجالس أولياء الطلبة والمعلمين المفترض وجودها في جميع المدارس النواة الأساسية لها، فمن حق أهالي كل منطقة المطالبة بصوت رسمي في إدارة المدارس كمباني في حارتهم ولتعليم أطفالهم، ولجميع المهام الأخرى التي لا تتعارض مع المنهج الدراسي، ويقوم أعضاء المجالس باجتماعاتها الدورية المتباعدة كعمل تطوعي للخدمة العامة، إن التقسيم الرباعي البسيط لمجلس إدارة المدرسة يسمح مثلاً بثلاثة ممثلين لكل من الأهالي وموظفي المدرسة نفسها والإدارة المحلية ووزارة التربية الوطنية، وأن تكون هناك قواعد بسيطة لاتخاذ القرار كتوافق ثلاث من هذه الجهات، وقد يكون من ينسبه الأهالي من الأطباء أو المحامين أو التجار أو أصحاب المهن الذين يحسنون تمثيل مواقف الناس ويتم تنصيبهم أو تغييرهم في اجتماعات أولياء أمر التلاميذ أو بالتصويت بالمراسلات أو بشكل آخر.

إن أشكالا من هذا العمل التطوعي لرعاية الشأن العام هي ما افتقدناه طوال سنوات حكم الأنظمة السابقة ولانزال نفتقده، ويجب الشروع به في جميع المجالات، ولا يبدو أن هناك ما يمنع هذا لأنه لا يتعلق بربح مادي أو خسارة مادية لأحد وإنما هو عمل للصالح العام كما هي حالة الزكاة والصدقات.

هل يمكن اعتبار مباني المدارس أولوية في التعليم العراقي؟ لا اعتقد ذلك في الوضع الحالي خصوصاً لو قارناه بالكوارث الصحية والبيئية ووجود ملايين اليتامى والأرامل والمعوقين، إن المهمة المباشرة الأكثر عملية هي استعادة المدارس مواقعها الأصلية، وترميمها العملي لمنع الأسوأ أو إلحاق الأذى

بالطلبة، ثم العناية القصوى بالمرافق الصحية، وهذه مطالب يتفق عليها الجميع، ويمكن بعد ذلك إلحاق صفوفاً جديدة أو مؤقتة إلى حين تعافي البلد بما يؤهله لتشييد مباني أفضل.

إن مواقع مباني المدارس أولوية للمجتمع نفسه، ولحياة أي مدينة وأهاليها أكثر منه لعملية التعليم نفسه أي لعملية اكتساب المعرفة من قبل التلاميذ التي تعتمد أكثر على المعلمين والمناهج وطرق التدريس، والتي تعتمد بدورها على الإدارة الرشيدة أكثر منها على المكان والبنائية، وينطبق ذلك على الدوام المزدوج حيث تشترك مدرستان في بناية واحدة، من المهم هنا أن لا تقل ساعات الدوام لكل وجبة عن خمس ساعات يومياً، وأن تكون هناك فترتان أو ثلاثة للعب والحركة والطعام والشراب لكل وجبة، بشكل حضاري وأمين، ومهما كانت الظروف المادية يجب أن نضمن أن تكون تجربة الطفل في المدرسة تجربة مضيئة وممتعة وليست أسوأ مما يدور في حياة الطفل البيئية.

إن بنايات المدارس هي جزء من مشكلة الإسكان في العراق، والنقص المتزايد في المساكن والمرافق منذ فترات الحصار لإيواء العوائل الجديدة، وإن الفوضى والمحاصصات الطائفية في الوزارات ونهب الأموال العامة يمنع أبسط عمليات البناء، فهناك مثلاً ٢٣ مشروعاً للمجمعات السكنية بضمنه مدارس صغيرة خطط لها ضمن خطة النفط مقابل الغذاء عام ٢٠٠٢م، أي منذ قبيل الغزو في جميع المحافظات عدا منطقة الحكم الذاتي، وبقيت هذه الخطة تعلنها وزارة الإسكان عبر حكومات الاحتلال، ولم ينفذ منها إلا الجزء اليسير، وما نفذ منها هو بأكثر من أربعة أضعاف تكاليفها، وبنوعية رديئة، ويتحدث المسؤولون في وزارات التخطيط والمالية والبلديات والإسكان والصناعة في الفضائيات عن وعود ولجان وتخصيصات عن مشاريع الإسكان، وكل يلقي اللوم على الآخر

في سلسلة من المهازل، هذه السنين السبعة قد انقضت بدون تنفيذ ما يستغرقه اعتيادياً سنتان علماً أن عدد الوحدات السكنية التي يتحدثون عنها لا تتجاوز التسعة آلاف أي أقل من ١% من حاجة البلد، فلا يمكن أن ننتظر هذا البناء مهما كانت أهميته لمسيرة التعليم.

إن التعليم الجيد قد يتم في بعض الأحوال الاستثنائية في خيمة أو في العراء إذا ما وجد المعلم الجيد، ولكن إستدامة التعليم لعدة سنوات وتدرجه وإنتظامه وإنتشاره للألاف والملايين من التلاميذ وهو من حقوقهم الأساسية، يحتاج إلى إدارة وتنظيم.

ما هي أهمية الإدارة الرشيدة للتعليم وهل لها فعلاً الأولوية فيه؟

كانت الاحتجاجات الشعبية التي وصلت حد المظاهرات الغاضبة، والسخرية الواسعة النطاق المحيطة بنتائج إمتحانات المرحلة الثانوية التي أعلنت في شهر تموز هذا العام ٢٠٠٩م، ومنها التظاهرات في الأعظمية والأنبار والموصل تعبيراً آخر على إنهيار الثقة بنزاهة المشرفين على التعليم في العراق، وهذا التدهور كان قد بدأ منذ بداية الاحتلال حيث سادت الفوضى الكثير من مراكز الامتحانات في صيف ٢٠٠٤م، وازداد الأمر سوءاً في السنين التالية بتصاعد دور المليشيات الطائفية، وفشلت جهود التعليميين والتربويين الشرفاء، ومن ساعدهم بشجاعة من علماء الدين والموظفين الكبار في بعض الوزارات بعلاقتهم مع رجال الأمن لحماية أوراق الامتحانات في نقلها من المحافظات وإليها مثلاً في الحفاظ على الحد الأدنى المطلوب من الثقة بعدم تسرب وبيع الأسئلة والتلاعب بالنتائج الفردية والجماعية والإحصاءات، ويبدو أن المنظمات الدولية ومنها اليونسكو هي الأخرى أصبحت ترفض قبول النتائج والشهادات

العراقية على مختلف المستويات، إما لهذه الأسباب أو لاستشراء تزوير الوثائق في العراق، ويضطر الشباب العراقي اليوم إن أراد التعلم خارج العراق مثلاً أن يجتاز اختبارات إضافية كان قد اجتازها في بلده.

ويصعب تصور حلول لهذه المشكلة؛ لأن مصداقية الامتحانات تبني عبر سنوات عديدة وليس بجرة قلم ووعود، ولربما يفقد العراقيون الثقة بالامتحانات العراقية تماماً ويتجهون للامتحانات الرسمية في البلدان العربية المحيطة إذا سمح لهم، ولربما يجد التعليميون العرب سبباً للتدخل الودي ومساعدة المسؤولين العراقيين على تجاوز الفساد واستعادة الاستقامة، وكان العراق في بداية نشوء الدولة الحديثة يعتمد على الشقيقة مصر في تأهيل كفاءاته التربوية في كثير من المجالات، ولربما نحن بحاجة إلى الاستعانة بخبرات مصر مرة أخرى، وهي التي تغطي بالكثير من القدرات التربوية المتمسكة بقضية تطور الأمة بصرف النظر عن اتجاهات السلطة السياسية القائمة في البلدين.

إن فقدان مصداقية الامتحانات هي الجانب الأكثر وضوحاً للناس من حالة عامة في تدهور مستوى الإدارة التعليمية على مستوى البلد والمحافظة والمدرسة الواحدة.

إن انهيار المقاييس في تعيين المعلمين، وتوزيع المسؤوليات داخل المدارس وفي دوائر التعليم في المحافظات من المظاهر الأقل بياناً للعيان، ولربما الأكثر ضرراً، والفساد المستشري يبدأ من التعيينات الإضافية بدون كفاءة، وربما بأسباب الرشوة أو المنسوبية الحزبية والطائفية، ومع طرد عشرات آلاف المدرسين والمعلمين غير المرغوبين سياسياً بحجة اجتثاث البعث أو بحجج أخرى يبدو أن عدد المعلمين في المدارس الابتدائية مثلاً قد زاد من حوالي ٢٠٠ ألف قبل الغزو إلى ٣٥٠ ألف بعد زيادة الرواتب عشرة أضعاف عام ٢٠٠٤م،

وتضاعفها فيما بعد وهو ما يعني التوظيف في مناصب غير موجودة، ولغرض توفير دخل رسمي لمن لا يملك المؤهلات وربما لا يقوم بأي عمل، كما هو الحال في تضاعف عدد المستخدمين في جميع دوائر الدولة والمؤسسات، وأغلبها متوقف عن العمل تماماً لأسباب شتى، وهناك أيضاً نقل المحظوظين إلى بغداد ومراكز المدن وترك مدارس الأرياف والمدن الصغيرة بدون معلمين؛ لذلك فإن من المشاهد المؤسفة تراكم المعلمات والمعلمين في مدارس بغداد التي أصبحت بعض غرفها كالمقاهي المزدهمة للمعلمين والمعلمات في حين لا تجد مدارس أخرى خارج العاصمة معلمين لصفوفها المزدهمة إذا كانت في مناطق بعيدة عن الاحتدام، وكما هو الحال مع جميع دوائر الدولة فقد تضاعل دوام التلاميذ والمعلمين والمدرسين في فترة احتراب المليشيات في ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م، مثلما تحولت المدارس إلى حالة شكلية، وأرقام الحضور والغياب والتقييمات الفصلية إلى معلومات وهمية كاذبة.

لقد غاب دور المفتشين حتى إن وجدوا على الورق، وافتقدت هيئة أو نفوذ أي مسؤول تعليمي، مقابل أفراد المليشيات المسلحة أو زعمائها الذين إما أنهم هم أنفسهم من الجهلة والأميين، أو أنهم رحلوا عوائلهم إلى خارج العراق للدراسة في بلدان آمنة، وأصبح توفر أو شحة الكتب والقرطاسية ووسائل الإيضاح أموراً كاليانصيب، متوفرة أو مفقودة تماماً، وقد يطلب من أولياء أمور التلاميذ دفع أثمان وهمية لها، وقد بدأت اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) بشحن وتوزيع القرطاسية عام ٢٠٠٧م على كل مدارس العراق، وإن كان ذلك أيضاً متعلق بالوضع الإداري المتردي.

يمكن اعتبار التعليم العراقي في حالة طوارئ منذ الغزو عام ٢٠٠٣م، وإن حالة الطوارئ هي ما تقره المنظمات الدولية رسمياً بالنسبة لما بين ٤ إلى ٥

ملايين من اللاجئين العراقيين داخل البلاد وخارجها، وقد اعترفت وزارة التربية عام ٢٠٠٧م بوجود مليون و ٨٠٠ ألف عراقي مهجر داخل العراق وما يعنيه ذلك من مشاكل في المدارس.

إن إصلاح الجانب الإداري في التعليم هو بالفعل أولوية، لكنه لا يشكل صعوبة بالغة أو يتطلب ميزانية هائلة.. كل ما هو مطلوب هو الإرادة والقرار المركزي في تنسيب الكفوئين في مناصبهم، وإقرار لكل ذي حق حقه.

إن بعض فقرات التفتيش بالغة السهولة إذ بمقدور أي قاض أو مجموعة صغيرة من الأهالي المهنيين في أي مدينة أو حي بقليل من العمل المنظم معرفة ما إذا كان المعلمون المسجلون في مدرسة ما.. هم أشخاص مؤهلين، أو حتى حقيقيين، وإن الأرقام التي تسجلها المدارس حول الدوام ومصاريف البناية والقيمين عليها هي حقيقية أو معقولة تقديرياً، وإن هناك التزام بوقت بدء الصفوف وانتهائها وحتى بأمان التلاميذ أثناء وجودهم في المدرسة، كل هذه الأمور التي لا تتعلق بنوعية التعليم والمناهج وطرق التدريس أمور تعالجها الدول الأوروبية عبر ما يسمونهم " المفتشين غير المختصين"، ويتطوع الكثيرون من المهنيين لهذه الأعمال التي ليس لها مردود مالي كبير؛ لأن التعليم له جانب أخلاقي وفيه إيثار البالغين للأطفال والجيل القادم ككل، وليس لأطفالهم وحدهم.

إن إصلاح الجانب الإداري في التعليم أولوية تخص أكثر من ١٢ مليون عراقي في سن التعلم، وقد لا نستطيع في البدء تطبيق التعليم الإلزامي حتى سن الـ ١٦ كما تفعل البلدان المتطورة، لكننا يجب أن نضع هذا الهدف أمام أعيننا لنبدأ بما يمكن إنقاذه من كارثة الاحتلال والمحاصصة الطائفية والفساد، ثم نسير بخطوات حثيثة محافظين على مبدأ التعليم للجميع وليس للنخبة المرفهة، رغم

اضطرارنا إلى الاعتماد على بعض المدارس الخاصة لحين توفر طاقاتها التعليمية.

الأولويات في مناهج التعليم وطرق التدريس في العراق

ننتقل هنا إلى نوعية التعليم أو محتوى المناهج وطرق التدريس الأكثر فعالية وهو موضوع المختصين والمعلمين والمدرسين المتمرسين والمهتمين برفع المستوى التعليمي، ويمكن تلخيص أهم نواحي انهيار المستوى التعليمي للأجيال الحالية في العراق تحت ثلاثة عناوين: الأول في المستوى الأدنى، والثاني في مستوى النخبة، والثالث في المستويات الوسطى العامة:

١. أولويات المستوى الأدنى تتعلق بمعالجة انتشار الأمية بعد جيل من تراجعها الكلي تقريباً، ويجب تعريف الأمية هنا بأكثر من مجرد "فك الخط" أو كتابة الاسم واللقب، أو قراءة القرآن الكريم.. فيجب الحديث عن الأمية العملية أي عدم القدرة على قراءة التوجيهات في الاستثمارات البسيطة واللوحات، وعدم القدرة على الإجابة الكتابية على بعض الأسئلة الشخصية، نتحدث إذاً عن مستويات من القراءة والكتابة.

وفي هذا المستوى يستطيع المجتمع العراقي بوقت سريع استعادة عافيته، لتوفر الخبرات السابقة واندفاع الناس في كل أعمارهم للتعلم، ونحن اليوم نعيش حالة فريدة من نوعها إذ أن الجيل الأكبر عمراً في الغالب بمستوى أعلى من الجيل الأقل عمراً، على العكس من الأجيال السابقة، لذا يستطيع البالغون بقليل من الدعم إيصال الشباب لمستوى معقول من التعليم الأساسي، مثلما اعتمد الأطفال في السنين الأخيرة على التعليم البيتي، حيث برز دور الأمهات العراقيات المشهود أكثر من ذي قبل، ويمكن للتلفزيون والأقراص المدمجة

والإنترنت أن تؤدي أدواراً هامة لم تكن متوفرة سابقاً، مادام بعض الشباب قد تمكنوا من هذه التقنيات ما نحتاجه هو إشهار برامج محلية في مختلف المواقع، مع أوقات وجداول للمدرسين والمشرفين، ويتوفر مجال استخدام الجوامع ودور العبادة عموماً لبعض الدروس والدورات التعليمية.

إن تجارب العالم الثالث الثورية قد أثبتت مراراً أن الطبقات الفقيرة قادرة على تجاوز الأمية في أقل من سنتين وبتكاليف زهيدة، ومن هنا يجب التفكير في هذا الأمر كحملة جهادية، لا كبرامج بيروقراطية يتعيش منها البعض أو يصرفون أوقاتهم في الاختلاط الاجتماعي، والوجاهة والسلطة التافهة.

إنه واجب ديني وطني يجب على جميع علماء الدين والسياسيين من مختلف اتجاهاتهم الدفع به ومن يتخلف عن هذا الواجب هو من له مصلحة بجهل الإنسان العراقي بحقوقه ومسؤولياته.

هناك مشاكل جديدة لا يزال التربويون في العالم يحاولون فهمها وهي لا تتعلق بنا وحدنا تتناقض مع مهارات القراءة والكتابة التقليدية، وتتعلق المشاكل بوثيرة التطور في التواصل البشري الذي كان حتى وقت قريب يتم عبر ما هو مكتوب ومطبوع في الكتب، فقد انتقلت البشرية خلال عقدين من الزمن نحو التواصل عبر الصورة والأفلام المسجلة، التي أصبحت في متناول الجميع تقريباً عبر الهاتف المحمول والتلفزيون والإنترنت، ورغم أن هذه لا تلغي أهمية المكتوب والمقروء، إلا أنها تعوّض من ليس لديه تلك المهارات، وليس لكاتب هذا البحث معرفة كافية بما ستسفر عنه الأمور في هذا المجال، سوى القناعة بأننا يجب أن نحافظ على اللغة والكتابة التاريخية في نفس وقت استخدام الوسائل الحديثة.

هناك أيضا الأمية الشفهية، أي التي تتعلق بالقدرة على التعبير الشفهي باللغة المكتوبة والعامية، وعلى عادات التواصل في مجموعة صغيرة في مجلس أو حول مائدة بحيث يكون الحديث مفهوماً وذي فائدة، وقد جرى تطوير بعض البرامج في تعليم البالغين في أوروبا، وكان من أنجحها سلسلة تلفزيونية بريطانية بعنوان "قلها بنفسك" حول حالات قد يواجهها الإنسان في حياته اليومية وكيف يحصل على أفضل النتائج بأن يكون واضحاً ومختصراً في كلامه.

إن هذه الأساليب تنتقل إلى المجتمع عبر العديد من الأفراد الذين يساهمون في الدورات والندوات الدراسية المتعددة، وخصوصاً تلك التي تسمح بالمشاركة المنظمة بأخذ الدور، والتحدث المختصر، والاستماع المؤدب إلى آراء قد تبدو غريبة، فقد يكون هناك إذاً حاجة لدورات للجميع يجب ابتداعها وتجريبها في التواصل، والتعلم من التجارب العربية في آداب المجالس سواء ما نراه في مصر والمغرب مثلاً، وكذلك من المجالس العشائرية والمدنية العراقية حيث يعرف الناس قدر بعضهم بعضاً، ويأخذون دورهم في الكلام، ويتكلمون عن أمر واحد لا عن عدة أمور متشعبة، ويتجاوب الفرد مع ما جرى قبله، لا أن يحتل الساحة وحده، وتلعب المدارس دورها في هذا الأمر وسنأتي لذلك فيما يلي:

٢. أولويات المستوى الأعلى من التعليم تتعلق بمواكبة التقدم العلمي والتقني العالمي، هنا نتحدث عن النخبة النابغة أو الماهرة من أبناء البلد، أطفالاً وبالغين، وهي نسبة تشكل بين ١- ٥% من كل فئة عمرية، وهؤلاء يجب أولاً تشخيصهم ثم توفير أفضل ما يمكن من مجالات لتطوير كفاءاتهم، بحيث تكون لدينا فئة لا يختلف مستواها العلمي عن نخب بقية الأمم، وإن قلت عدداً.

إن التشخيص غالباً ما يبدأ منذ الطفولة، سواء من العائلة نفسها أو من المعلمين، وهنا يجب على المجتمع رعاية المتفوقين، بدون عزلهم عن أقرانهم

أو التضييق على نموهم الجسمي والعاطفي المتوازن، عبر المراحل التعليمية ثم إفساح المجال لهم لتنمية طاقاتهم الخاصة في أي مجال فني أو علمي أو إنساني، مع بعض التوجيه لسد حاجات البلد في آخر المراحل الدراسية، وبعد المرحلة الثانوية علينا توفير دورات دراسية من خيرة الأساتذة العراقيين والزائرين الأجانب لتوفير الفرص لنمو قدرات هؤلاء في التعليم الجامعي، ثم في البحث العلمي، ويجب الاهتمام بالتخلف الذي أصابنا عبر التركيز الزائد على توجيه المتفوقين نحو العلوم (وخصوصاً الطب والهندسة) في مقابل الاختصاصات الأخرى، وعدم التفريط بالعلوم الإنسانية والآداب.

إن هذا الضعف هو الذي أدى بنا إلى ترك التراث والتاريخ وعلوم الشريعة وغيرها حصراً بالهيئات الدينية بقدراتها المحدودة، وبعضها ذات التعصب والانغلاق المذهبي، غير القادر على تسليح المجتمع ضد أضرار الانقسامات القديمة وتجاوزها، بدون أن يكون للمجتمع طاقة لتطوير حلول علمية متقدمة لرفع مستوى الوعي الاجتماعي في هذه الحقول، وهو ما كان بإمكانه القيام به لو جرى الاهتمام الأكبر بالتاريخ والتراث والفلسفة الإسلامية على كل مستويات التعليم.

لقد كان التقليد الساري، وربما لا يزال هو في أن يجري تعليم الأطفال ذوي المستويات الأعلى في مدارس المتفوقين الابتدائية (في الماضي: المدارس النموذجية ومدارس تطبيقات دور المعلمين) في كل محافظة، ثم يتم اختيار أفضل ثلاثة أو خمسة في امتحانات السادس الابتدائي من كل محافظة للدراسة في مدارس ثانوية متميزة ببغداد وإسكان بعضهم في أقسام داخلية، ونعترف هنا بأن هناك الكثير من "الحظ والنصيب" في هذه العملية، التي تستند إليها معظم البلدان، بشكل منظم أو غير منظم، فهي في الغالب لا تعتمد على نوعية التعليم

والمعلمين أنفسهم، بل على ما هو فطري وعلى التخمين والشروط المؤقتة، لكنني لا أعتقد أن ثمة بديل واقعي لهذه التقاليد في الظروف الراهنة، ريثما نتقدم كبقية البلدان المتقدمة في معرفتنا بتطوير القدرات والمواهب منذ الصغر وتوسع تعليم الموهوبين، اعتماداً على مبدأ أن كلا الطبع والتطبع في حالة الإنسان يلعبان دورهما وليس الطبع وحده.

هناك بالنسبة لما يتعلق بالتعليم الجامعي موضوع البعثات إلى الدول المتقدمة بعد امتحانات الثانوية، وفي درجات الماجستير والدكتوراه، إن للبعثات إلى أكثر الدول تقدماً أهمية كبرى، وقد كانت البعثات التي أرسلها العراق لأبنائه وبناته من الثلاثينيات إلى الستينيات من القرن الماضي، حسب تأهلهم بدرجاتهم في الامتحانات العامة، دور أساسي في نهوض العراق السريع في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان الذين عادوا إلى الوطن من هؤلاء ركيزة أخرجت خيرة الجيل التالي من علماء العراق وتقنييه، وقد أدت الظروف السياسية المعقدة والحصار الطويل الجائر إلى فقداننا الكثيرين من جيل البعثات ثم من طلابهم، وكان لذلك أثر في تدهور المستوى التعليمي الجامعي، فلدينا اليوم تجربة طويلة في اختيار البعثات، ولدينا استنتاجات منها ما يتعلق بضرورة تنويع البلدان التي نرسل إليها الطلاب، ومنها ما يتعلق بشروط إبقاء علاقة الطلاب بالعراق في فترة الدراسة الطويلة في الخارج، عبر ضمان الزيارات السنوية الطويلة لأهاليهم في العراق، لتقليل احتمال بقائهم في الخارج، ومنها ما يتعلق بفسح المجال لهم لاستثمار قدراتهم حسب الإمكان بعد عودتهم إلى العراق.

إن تنويع البلدان التي نرسل إليها بعثاتنا أصبحت مسألة استراتيجية، إذ تخلفنا في العقدين الأخيرين في استثمار التقدم العلمي والتقني في اليابان، والآن

في الصين، رغم أن هذين البلدين لا يمارسان التمييز ضد البلدان العربية والإسلامية في منع دراسة العلوم الحديثة كشتى فروع علوم الذرة والأحياء والكيمياء والفضاء، وهناك تطور علمي كبير في الهند حيث الدراسة فيها باللغة الإنكليزية، وربما يجدر بنا اتخاذ سياسة تلقائية تتغير مع الزمن تعتمد زيادة البعثات إلى الدول التي تتصاعد أسهمها في العالم بالنسبة للعلوم الطبيعية والإنسانية، ومن المؤسف مثلاً أن لا يتوفر عندنا كثيرون ممن يعرف اللغات الآسيوية، ولا من يستطيع طرح دراسات مقارنة بين الأديان والثقافات، والوصول إلى توصيات سياسية وتقنية حول الثقافات الأخرى في فترة اتخذت القوى الاستعمارية طرق تشديد صراعات الهوية والثقافية، مع منع التقدم العلمي التقني.

٣. المستوى الثالث يحمل أهمية لأغلبية الطلبة بالنسبة لمناهج التعليم، ولجميع الطلبة بالنسبة لأساليب التدريس، وهذا المستوى يتمثل في تطوير المناهج والأساليب بشكل تدريجي وتجريبي مستمر.

لقد استورثنا مناهج التدريس في جميع المستويات المدرسية تقريباً، أو ترجمناها من اللغة الإنجليزية في الغالب، حسب الارتباطات الأكاديمية بيننا وبين البلدان الأخرى، وهذه المناهج غالباً هي الأكثر شيوعاً في البلدان الأخرى، ومنها البلدان العربية ومصر في الغالب التي تتخذ نفس الأسلوب إلا في بعض المجالات، أي أن المناهج قد تقررت بقرارات لم نمنع النظر فيها بأنفسنا وربما كان اختيار بعض البرامج الأجنبية اعتباطياً أو بدون تمحيص لمناهج أخرى في نفس البلدان وخصوصاً البرامج الحديثة والتجريبية هناك.. أنا لا أعتقد أن هناك ضرراً كبيراً في هذا الأمر، لكن الضعف هو في أننا لا نمارس ما تمارسه البلدان المتقدمة، بل نكتفي بنصف ممارساتها، إذ أن هذه البلدان مع كونها تتخذ

مناهج عامة غالباً، فهي تسمح إلى جانبها بالعديد من المناهج التجريبية التي تنتهي بمرور الزمن بإغناء تلك المناهج الغالبة.

أهم ما في الأمر هنا أننا نتبع مبدأ "البداء من الأعلى" أي أن مناهج الدراسة الثانوية تعتمد على ما تحتاجه الجامعات، ومدارس الدراسة المتوسطة تعتمد على ما تحتاجه مناهج الثانوية، والابتدائية بدورها تتبع المتوسطة، وهذا الأسلوب يجعل الامتحانات هي المقياس الأول والأخير للمستوى المعرفي.. لكن هناك اليوم شبه إجماع في الأوساط التربوية والتعليمية أن هناك مهارات هامة تغفلها الامتحانات، والاتجاهات التي تعتمد التطور الذهني وعلم النفس الاجتماعي وتسمى أحياناً بـ "البنائية"، أي التي تفترض أن معرفة الفرد تبنى طبقة فوق أخرى عبر التجربة والاستيعاب الفعلي وليس بالذاكرة والاسترجاع، تؤكد ضرورة الانطلاق أيضاً من القدرات الطبيعية للطفل والطالب، وربطها تدريجياً بعالم الكبار والمناهج الرسمية العليا، وبسبب غموض هذه الرؤية لدى السياسيين وأصحاب القرار الذين هم نتاج للطريق التقليدي، وصعوبة قياس فعاليتها المباشرة، وجب التجريب انطلاقاً من تطوير مهارات التلاميذ من صغرهم للتفكير وصياغة الأفكار والتفاعل التعاوني والإبداع وحل المشاكل، وكلها جوانب يصعب قياسها بامتحانات تقليدية، ومن قبل معلمين ومدرسين لم يملوا هم أنفسهم بتجارب إبداعية، ما أدعو إليه هنا هو أن نضيف إلى ممارستنا العادية ممارسات تجريبية نحن أيضاً، وليكن بنسبة ١٠% من الجهود التربوية والتعليمية.

مشروع تجريبي في المدارس العراقية بمجال تطوير الذكاء العام

إن كاتب هذه الملاحظات ينطلق من تجربة ثلاثين عاماً في تدريس الرياضيات، وأحياناً العلوم الطبيعية وتقنية المعلومات، وبالأساس في تطوير المناهج وطرق التدريس التجريبية لهذه المواد التعليمية في بريطانيا، وهذه النشاطات هي في الغالب على هامش الممارسات الغالبة في المدارس في بريطانيا نفسها، لكنها ترفدها باستمرار عبر تبني المعلمين والمرشدين وأصحاب القرار وكليات تدريب المعلمين والمدرسين بأساليبهم الخاصة للاستنتاجات والتجارب التي نجريها، وتجريها مشاريع تجريبية كثيرة مشابهة في شتى دول العالم.

إنني على وعي تام أننا بحاجة إلى إنقاذ التعليم العراقي بأبسط مستوياته وحسب الممكن، وأن التجريب بمثل ما يجري في البلدان المتقدمة يبدو نوعاً من الترف، لكنني أعتقد أن ذلك تصور قصير النظر، لأن الطرق التجريبية سترفع القدرات التعليمية للجميع طلاباً ومدرسين، أي أن تجريب الفعاليات الصيفية الرامية للتحفيز الذهني من قبل بعض المدرسين المتفوقين العراقيين المنفتحين سيؤهلهم لتسريع عملية رفع مستوى التعليم العام، عبر إغناء أساليب ومناهج التعليم، بدل المراوحة أو مجرد اللحاق بما يجري اعتيادياً في البلدان المتقدمة.

وكما ذكرت في المقدمة فيمكن تصور هذا النشاط التجريبي بأنه يعتمد تطوير القدرات الذهنية للناشئة (فعلياً: الذكاء) عبر التفاعل التعاوني في فعاليات صيفية تجريبية مفتوحة، في مقابل أساليب النقل والإيضاح والشرح السائدة للمناهج والنصوص المقررة، سواء في التعليم الأساسي أو للمتفوقين.

إن ظروف العراق قد أدت بالتدرج منذ بدء الحصار عام ١٩٩٠م إلى تدهور تدريجي في تعليم أغلبية الأطفال والطلبة العراقيين في أغلب المدارس،

ثم أدت بعد الغزو، عام ٢٠٠٣م، إلى نتائج كارثية في جميع حقول التعليم، وتقدر آخر الدراسات^(١) أن من لا يرتاد المدارس يتراجع مستواه العقلي سنوياً بنسبة ٣-٥% عن يرتادونها في المعدل، أي أن من المحتمل أن مستوى الذكاء لمن تسرب من المدارس لعشر سنوات هو حوالي ٧٠% من المعدل، وهو ما يمكن اعتباره تخلفاً عقلياً لهم في المعارف العامة، إن لم يكن في الأمور الحياتية العملية الروتينية، بالطبع هناك تعويضات كثيرة يوفرها التعليم الأهلي العائلي الذي قد يقلل كثيراً من هذا التدهور والذي يجب الانتباه إليه واستثماره، خصوصاً أننا في هذه الحالة الفريدة حيث جيل الآباء والأمهات وأولياء الأمر عموماً أعلى مستوى تعليمياً من الجيل التالي.

إنني آمل في أن تتبنى إحدى المؤسسات التعليمية الرسمية أو الأهلية في العراق برامج تجريبية مثل ما نقوم به في بريطانيا، وهي في الواقع دورات للمعلمين والمدرسين لتجريب دروس تنمية التفكير المنطقي في مواضيع الرياضيات والعلوم وغيرها، تكون إضافية للمناهج، وهو تجريب لا يزيد عن درس واحد في الأسبوع.

إن هذا الاتجاه يعتمد على مبدئين: أحدهما يتعلق بطبيعة الذكاء والآخر بأساليب التدريس. فمن المتفق عليه أن القدرات العقلية هي مزيج من الفطرة والتعلم، أو ما يسمى في التراث: الطبع والتطبع^(٢)، فكلنا يعرف بوجود قدرات فطرية متفوقة لدى بعض الأطفال واليا فعين في مجال ما كالأذن الموسيقية أو

(١) Richard E. Nisbett (2009) Intelligence and How to Get It: why schools and cultures count; WW.WW.Norton & Company New York and London.

(٢) المصدر السابق الذي يعتبر أهم ما صدر هذا العام في حقل الذكاء يستعرض مئات الدراسات الأكاديمية الأمريكية عن هذا الموضوع ويرجح أهمية التعليم والتحفيز على القدرات الوراثية على أهميتها الجزئية، بتمييزها عن النشوء في بيئة أو ثقافة موروثية.

الذاكرة أو الفضول المنطقي للمعرفة، ونعلم أيضاً أن هذه المواهب قد لا تفتح في وقتها المناسب في مجرى النضوج البدني والعقلي للطفل منذ ولادته بدون توفر الفرص في العائلة لممارستها، وينطبق الأمر أيضاً على الطفل في المدرسة، إذ يتوالى انفتاح الإمكانيات البيولوجية مع العمر، لكنها قد لا تتطور بدون توفر الفرص الملائمة في المدرسة، وخصوصاً عبر التفاعل مع التربويين والمدرسين الآخرين الواعين لهذه الضرورة، وبدونها فكأنما تتوارب الأبواب العقلية والمهاراتية وتغلق.

فعندما ينعدم التفاعل بين الطفل والمعلم تتضاءل قدرة الطفل والطالب على تطوير تلك المواهب؛ لأن تفتحها موقوت موروثياً في مجرى عمر الفرد، ضمن أطر عريضة، كما في حالة استيعاب اللغة مثلاً بين عمر الـ ٢ إلى ٥ سنة كوقت أمثل مثلاً، وتعلم معنى العدد وليس مجرد لفظ الأرقام بالتسلسل فيما بعد، وتعلم الجبر بعد عمر العاشرة، وتعلم التفاضل والتكامل بعد عمر الـ ١٥ سنة في الغالب، وفي مقابل ذلك أن القدرات الفطرية المتوسطة، وحتى الضعيفة للطفل والطالب يمكن أن تتطور عبر التعليم والتدريب في حالات كثيرة بحيث تؤهل أصحابها لنشاطات مثمرة لأنفسهم ومجتمعهم قد تعوض عن المهارات الفائقة في أغلب مجالات الحياة العملية.

عندها ننتقل إلى مرحلة أخرى هي تعليم الكبار الذي يكون أصعب بكثير من تعليم الصغار؛ لأن الكبار بحاجة إلى استخدام ما تعودوا عليه في فهم ما يقدم إليهم من جديد، وقد يكون في ما تعودوا عليه كثير من العثرات وسوء الفهم، في حين أن الطفل والطالب الياق يهيكل عقله منذ البداية لتقبل المفاهيم المتقدمة بدون وجود تركة كبيرة من معلومات لا علاقة لها بالأمر إلا شكلياً.

هناك تفاوت كبير في فاعلية المناهج المقررة في كل مادة مدرسية بمدى تأثيرها الإيجابي أو السلبي على التلاميذ والطلبة، وبعض المناهج مستوردة وتقليدية وربما أخذت بدون تمحيص كما قلنا، والبحث التجريبي في المناهج هو في تشخيص الفعاليات المناسبة للأعمار المناسبة من الطلبة، بحيث لا تلقى المعلومات على عواهنها على الطلبة، أما أعلى بكثير عن مستواهم أو أقل مما يستطيعون التعامل معه، ومنها ما يحفزهم على تطوير واعي لقدراتهم وعدم الاكتفاء بالتلقي واسترجاع المعلومات وحل الأسئلة المدرسية الروتينية، فأقل ما يقدمه البحث التجريبي هو تطعيم المناهج الموجودة بمكونات أخرى مناسبة.

وهنا نأتي لأساليب التدريس فهناك تفاوت كبير في فعالية طرق التدريس الصفية المعروفة في المدارس من التلقين إلى إدارة النقاش إلى التجربة العملية إلخ... فضلاً عن كفاءة المعلمين في استخدام كل طريقة، والموارد المالية المطلوبة لها أحياناً، لكن أساليب التعلم التعاونية ليست فيها صعوبات مالية، بل تعتمد على استعداد المعلمين للانفتاح وسماع آراء التلاميذ، بلغتهم الطبيعية، والتوسط فيما بينهم والربط بين أفكارهم وبين ما هو في المنهج المقرر بشكل تدريجي.

لقد انتقلت بعض التجارب إلى التعليم العام، واليوم في بريطانيا يعتبر المعلم أن الصف الذي يدرسه بحاجة إلى معرفة أسلوب العمل الجماعي في مجموعات صغيرة، فلنأخذ مثلاً واحداً: يجلس اثنان من الطلبة ليعملا على نفس السؤال أو المهمة متشاركين بالورقة أو المواد المتاحة، وقد يكون السؤال بسيطاً مثلاً:

" بعض الإجابات الخطأ عن طرح ٧٨ من ٢٠٥ هي : ١٣ و ٣٧ و ٧٧ و ١٠٣ و ١٠٧ و ١٣٧ و ٢٠٧. ماهي أسباب هذه الأخطاء؟ وهل هناك أخطاء شائعة أخرى؟ "

على الطالبين، اللذين قد يكونا في الصف السادس الابتدائي أو في المدرسة المتوسطة، أن ينظرا في الأخطاء الشائعة، ويكتشفا أسبابها المنطقية، وكذلك أن يستطيعا شرح أفكارهما باللغة الطبيعية، أي اللغة الدارجة، هذه مهارات ليست في منهج التدريس ولكن لها أهمية ذهنية واضحة، وكل الأخطاء في هذا المثل تعتمد على الاستخدام الجزئي للقواعد التي تعلموها حول الطرح الحسابي، وأهمها مثلا:

- لا تستطيع طرح رقم من رقم أصغر منه، لذلك تطرح الرقم الأصغر.
- لا تستطيع أن تطرح رقماً من الصفر لذلك تذهب إلى الرقم التالي على اليسار للصفر.

● تستطيع أن تستعير واحداً من رقم ثم تعيده!

● لا تستطيع أن تستعير من الصفر لذلك تستعير من الرقم التالي له.

فالتلميذان يجب أن يشرحا لأحدهما الآخر كيف يمكن توضيح المشكلة، ثم يتشاركان مع اثنين آخرين في صياغة المشكلة، وفي احتمالات الأخطاء الأخرى، (اكتشف المدرسون أثناء تجربة هذا السؤال أخطاء ممكنة أخرى هي ١٢٣ و ١٣٣ و ٢٧٣ و ٢٨٣ و ٥٨٥، وهي أخطاء تأتي من التطبيق الحرفي الجزئي للقواعد البسيطة بدون الانتباه لقواعد أخرى أو لحجم الرقم)، فهناك الآن أربعة طلاب يجب أن يتعلموا الكلام كل حسب دوره، ثم الاتفاق على من سيتحدث باسمهم لطرح أفكارهم حول هذا السؤال أو بعضه لبقية الصف.

إن فائدة هذه التجربة ليست فقط في فهم أعمق من قبل الطلبة لصعوبات الحساب والأخطاء الشائعة في الطرح، بل بالقدرة على شرح الحساب باللغة، وعلى القدرة على التفاهم فيما بينهم، والقدرة على مخاطبة الصف كله بشكل منظم، ويأتي كل هذا مع بدايات غرس منظور متقدم للحساب والتعلم ولدور

المعلم إلخ... هناك إذاً تطوير ذهني، وتطوير اجتماعي في التعامل بين الناس، وتطوير في النظرة لما يعنيه التعلم وطبيعة الرياضيات، وعندما يمارس الطلبة هذا الأسلوب في مواضيع مختلفة يمكن تصور مدى التطور في عقولهم وقدراتهم وعاداتهم في التعلم.

هذا مثال لنوع من التفكير التعاوني الذي قد لا يستغرق أكثر من ربع ساعة من التفاعل الصفي بين الطلبة، وهو جزء من الدروس التي عملنا على ابتكارها في السنين الأخيرة، وقد ساهمت في سلسلة من المشاريع البحثية الجامعية في إعداده حوالي ١٠٠ درس من هذا النوع في مواضيع الجبر والهندسة والإحصاء والحساب، ملائمة في البداية للأعمار من ١٥ سنة فما فوق، ثم الانتقال إلى أعمار أصغر وصولاً إلى عمر ٦ سنوات مؤخراً، وهو العمر الذي يمكن اعتباره بداية استيعاب، أو استخلاص أول المفاهيم الرياضية عبر التجربة في واقع الطفل وبلغته الطبيعية، والواقع أن استيعاب المفاهيم ليس له علاقة مباشرة بالعمر إلا في نوعية الأمثلة الواقعية التي يعالج ضمنها المفهوم.

إن تشخيص المواضيع وابتكار الأسئلة (والقصص) لها عملية فيها الكثير من التجريب والتنقيح لإيصالها لأن تكون مؤهلة للنشر من قبل دور نشر رئيسية في مجلدات تستخدمها مجاميع تجريبية من المدرسين والمعلمين كل في فئته العمرية، هناك مجموعة دروس مشابهة في العلوم كما بدأ بعض مدرسي الفنون واللغة دروساً مشابهة، ويجدر القول أن المعلمين والمدرسين الممارسين بحاجة للتعامل مع كل درس أولاً بتصور أنفسهم طلاباً، وليسوا بدرجة معرفتهم الرياضية والعلمية ككبار، وعند ذلك فقط يستطيعون التفاعل مع الطلبة بشكل فعال، وقد وجدنا أن المعلمين والمدرسين أنفسهم يجدون في هذه الدروس فائدة

قصوى في توضيح مفاهيم جوهرية في الرياضيات لم يكونوا منتبهين لها هم أنفسهم.

تكمن الصعوبة أحياناً في أن المعلمين والمدرسين بحاجة إلى التخلي عن عادة إعلان أن هذه الفكرة صحيحة أو خطأ، بل أن يقبلوا كل ما يطرحه الطلبة ويتعاملوا معهم باعتبار أن له سبباً منطقياً وإن كان خاطئاً، وأن يحاولوا فهم منطق الطلبة قبل أن يربطوه بمنطق المنهج المقرر مثلاً أو حتى بدون ذلك، أي أن المدرس في هذه الدروس التجريبية يتخلى عن سلطته، وعن موقعه كمركز النشاط الصفي.

إن بعض المدرسين لديهم هذا الاستعداد للتجريب، وخصوصاً عبر القول في بداية الدرس "هذا الدرس من نوع تجريبي فلنرَ هل نخرج بنتيجة أم لا؟" ثم أن ينهي الدرس بأن يسأل الطلبة عما يعتقدونه في هذا الأسلوب.

إن تطوير مهارات المدرسين والمعلمين أمر تدريجي لأن فيه تغيير للقيم والعادات، ولذلك يجب التجريب به بدءاً ممن لديهم الاستعداد للمبادرة أو المغامرة، فيصبحون بمرور الزمن مرشدين لأجيال قادمة من المعلمين.

لقد بدأت هذا البحث باستعراض عام لمشاكل التعليم بعد الاحتلال، وعالجت أولوياته، وفي ذلك أوضحت رأبي أن الإصلاح الإداري يأتي في المقدمة على الأبنية، وأنه أمر يسير نسبياً، ثم عالجت المناهج وطرق التدريس وخلصت إلى الحاجة، حتى في الظروف الصعبة الراهنة إلى التجريب، وكل أمني أن ينظر زملائي التعليميون إلى هذه الملاحظات بسعة صدر، وقد يصلح بعض ما طرح فيها كمحاور لنقاشات مثمرة.

